جامعة باتنة
الجزائر

مجلة

العلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن جامعة باتنة

العدد 26 الترقيم الدولي 1111-5149 جوان 2012

مدير المجلة:

أ.د. موسى زيرق
مدير جامعة باتنة

هيئة التحرير

رئيس التحرير: أ.د. محمد زرمان
نائب الرئيس: أ.د. الطيب بودربالة

الأعضاء:

أ.د. الجمعي خمري
أ. د. العربي فرحاتي
أ.د. علي خذري
أ.د. منصور كافي
أ.د. يوسف مناصرية
د. دلال بحري
د. رشيدة سيمون
د. فريدة مزياني
د. الكاملة سليماني
د. أحمد بنيني
د. أحمد لعماري
د. طارق بن زروال
د. عادل زقاغ
د. عمار زيتوني
د. عمر غوار
د. كمال عايشي
د. محمد الطاهر سعودي

المدقق اللغوي: د. عبد الحميد بن سخرية
أمينة المجلة: نورة بن حملاوي

كل المراسلات توجه إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة باتنة، باتنة 05000 _ الجزائر
هاتف/ فاكس: 213.33.80.30.56
revue_sh @ yahoo.fr

قواعد النشر

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية مفتوحة لجميع الباحثين داخل الجزائر وخارجها. وتخضع الأبحاث العلمية التي ترد المجلة إلى شروط يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي:

1- أن يكون البحث المقدم للنشر أصيلا ويتسم بالجدية والموضوعية وسلامة اللغة، ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال.
2- ألا يزيد حجم البحث عن 6000 كلمة وألا يقل عن 4000 كلمة بما في ذلك الهوامش والمراجع.
3- أن يشتمل البحث على ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبيتين (الانجليزية أو الفرنسية). ويتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج التي تم المتوصل إليها.
4- أن يكون البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط *simplified Arabic* حجم 14. أما البحث المنجز بإحدى اللغات الأجنبية فيحرر بخط Times New Roman حجم 12.
5- أن يرسل البحث في أربع نسخ مع قرص مضغوط أو عن طريق البريد الالكتروني للمجلة.
6- أن يراعى في تدوين الهوامش ما يلي:
- إذا كان المرجع كتابا، يدون الاسم الكامل للمؤلف، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- إذا كان المرجع دورية، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، بين مزدوجتين، اسم الدورية بخط مغاير، عددها (تاريخ صدورها)، الصفحة.
- إذا كان موقع الانترنت، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، المعلومات الأخرى مثل مكان تقديم العمل (والتاريخ)، ثم يدون هذا الموقع كاملا وبدقة.
- أن تدون الهوامش أسفل الصفحة.
7- أن تدرج البيبلوغرافيا في آخر البحث، مرتبة حسب الحروف الأبجدية.
8- البحوث التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.

مـــحـــتـــويـــات الـــعـــدد

اسم ولقب الباحث	عنوان البحث	الصفحة
أ. جميلة قارش	ضوابط الربح وعوامل استحقاقه في الاقتصاد الإسلامي وعلاقتها بالمخاطرة	19
أ. محمد بوكماش	نظرية الظروف الطارئة وعلاقتها بالجوائح	47
أ.حفصية بن عشي	المسؤولية الجزائية للصحفي في قانون الإعلام الجزائري الجديد	73
أ.يوسف بن يزة، أ. لزهر وناسي،	دور "الكوتا النسائية" في تعزيز تواجد المرأة في البرلمانات العربية	101
أ.زيدان زياني ، أ. طلال لموشي	التدخل الإنساني: نحو التأسيس لنسق حقوقي عالمي موحد	123
أ.شامية بن عباس	صورة المرأة قبل الإسلام في القرآن الكريم – دراسة تحليلية	145
أ.أمال بايشي	نحو تمكين رؤية منهجية لتنظيم الجامعة الجزائرية	171
أ.فؤاد بوفطيمة	تحديد قطاعات الزبائن في سوق تجارة التجزئة الغذائية – دراسة ميدانية	201
أ.عامر عيساني	إستراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر وتونس)	221
أ. فاطمة الزهراء طاهري	سند الرهن كآلية لتسيير خطر السعر في الأسواق الزراعية	253
Amel Bahloul	*Exploring EFL Teachers' Insights into Culture And Culture Teaching: The Case of the Department Of English of the University of Batna*	09

كلمة العدد

بصدور هذا العدد السادس والعشرين من مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية تعلن المجلة عن عزمها على مواصلة مسيرتها في مجال العطاء العلمي، وتجدد عهدها مع قرائها للمحافظة على مصداقيتها وسمعتها العلمية في الأوساط الوطنية والدولية على الرغم مما يعترضها من الصعوبات والعوائق التي تمنعها من أداء رسالتها كما يجب.

ومهما كانت هذه الصعوبات فإن المجلة لا زالت تطمح أن تكون دائما لبنة من لبنات البحث العلمي الجاد المتطور، تسهم بما أوتيت من إمكانات وطاقات في إرساء تقاليد البحث العلمي بعد مسيرة طويلة قاربت عقدين من الزمن.

إن هذا العدد الذي يتضمن مجموعة من البحوث والدراسات المتنوعة في الاقتصاد والقانون والشريعة والآداب والعلوم الاجتماعية يدل دلالة قاطعة على أنها مفتوحة للكتابات والأقلام الجادة التي تعمل على تطوير المجلة ودفعها نحو مزيد من التميز والعطاء، وهي دائما في انتظار الإسهامات العلمية الجديدة المتميّزة التي ترسخ أقدامها في الساحة العلمية وتجعلها مرجعا علميا موثوقا يعتمد عليه.

مدير الجامعة

الأستاذ الدكتور موسى زيرق

الافتتاحية

الجامعة وتكوين النخب المثقفة

لا نعتقد أن هناك فضاء أكثر أهمية من الفضاء الجامعي في تكوين النخب العلمية والأكاديمية إن لم نقل إنه، وفي عصرنا، الفضاء الوحيد المؤهل لتكوين المثقف والنخبوي. ولا نعتقد أن هناك هدفا أسمى للجامعة من هدف تأهيل النخب القيادية والفكرية لإدارة الشأن العام في المجتمع. فذاكرة الجامعات العريقة على غرار قرطبة وبغداد ودمشق والأزهر والقيروان والزيتونة وباريس وكولومبيا وهارفارد وكامبردج وأكسفورد، في السابق ولازال بعضها حتى يومنا يسهم في إنتاج عالم الأفكار والعلوم والثقافة، وينسج شبكة غير مرئية من المثقفين والنخب العلمية التي تتعاطى الفكر والروح العلمية، وتضخ إنتاجها الفكري والعلمي في كل دواليب الحياة لتمدها بدماء جديدة.

وتحتفظ الجامعات وما كونته من روابط روحية بين المثقفين بعضهم بعض، وبينهم وبين الحياة كانشغال دائم لهم بهذا الدور السامي والمسؤول للتعليم الجامعي من حيث هو مرحلة لاصطفاء المعرفة والخبرة والنخب الفكرية التي تضطلع بدور إنتاج المعرفة وتداولها واستثمارها في تدبير السياسات ورسم الإستراتيجيات. وليس هناك من مؤسسات من جنس واحد تمتهن التعاون بدل التنافس في الانتاج مثل الجامعات، ومع ذلك فإنه يمكننا الحديث عن تراتبية علمية نشأت بين الجامعات وأصبحنا نتكلم عن الجامعات النخبة كما نتحدث عن العلماء النخبة. وقد كانت جامعاتنا خلال قرون التألق والتفوق قد احتلت هذه المكانة واحتلت نخبها العلمية مكانة الريادة العالمية. بل ان جماعة المثقفين والنخب الاوروبية كما تقول كتب تاريخ العلوم، ولدت

اساسا من النخب الاسلامية التي كانت ذات عقيدة حوارية تداولية غير احتكارية.

ويبدو أن الصدمة الحضارية كان لها اثرها السلبي والعميق في تقهقر جامعاتنا وتراجع دورها الريادي لصالح جامعات الغرب، ولم تعد اليوم من جامعات النخبة بدليل أن التقارير التنموية العالمية تصنفها في ذيل القوائم، بل إنها باتت جامعات اعتمادية بامتياز، تعتمد اعتمادا كليا على الآخر في إنتاجها العلمي بل وحتى في تسطير مشاريعها العلمية وسياساتها التربوية وتكوين نخبها العلمية البحثية والتدريسية. ولم تستطع أمام تلك الصدمة السلبية ان تحتفظ بدورها الريادي العالمي في انتاج النخبة وهو ما يسمح لنا بإدراج الوضع الحضاري كمتغير في الاصطفاء والتراتبية الجامعية ونخبها العلمية. هذا مع احتفاظنا بمقولة إن المثقف صنيعة نفسه، فلا نلغي الطابع الفردي المتميز للمثقف الذي كثيرا ما تجاوز المشروع العلمي الجامعي وتأسس ناقدا له وناقدا للوضع الحضاري برمته، كما شهدنا ذلك في ما اضطلعت به بعض رموز النخب المثقفة (مالك بن نبي على سبيل المثال) في العالم الثالث المتأزم حضاريا والتابع علميا، وما تبوأته من مكانة لا تقل عن مكانة مثقفي الغرب.

ومن ثمة، فإن الجامعة إذا لم تصنع النخبوي المثقف فهي دون غيرها التي تتولى تأهيل الأشخاص النوعيين للتحول الذاتي نحو التميّز في العلم والمعرفة، وتجعل منهم أصحاب رأي وقضية وبحث ومقولات. فالجامعة ــ باعتبارها فضاءً معرفيا ــ يعد وجودها شرط لولادة المثقف من حيث هو المتجاوز للعقل الجماعي برأيه ومتجاوز لتخصصه الأكاديمي. ذلك أن النخب الاقتصادية والنخب السوسيولوجية والنخب السيكولوجية والنخب الفيزيائية وغيرها من النحب، من حيث هي مخرجات الجامعة هي نخب في أصلها

مهنية، تتميز بالتحكم في التخصصات المهنية والإبداع وتوظيف الذكاء في إدارة الواقع المهني وإتقان مفردات المهنة، ولا يفكر مثل هؤلاء النخبويين المهنيين *إلا* بمقدار ما يفاجئهم من مشكلات خاصة وصعوبات تستدعي ذكاء خاصا. وإذا تجاوز النخبوي تخصصه الدقيق ومهنته ولم يعد يعيش بالمبادئ والأفكار وما يتقنه من مهارات بقدر ما يعيش للمبادئ والأفكار وتعقل الواقع وترميزه وإدارته ضمن النسق الفكري واللاشعور المعرفي الحضاري يصبح في مرتبة النخبوي المثقف من حيث هو أولا مثقف تميز بالعبور في أفكاره وتفكيره من الجزئي الى الكلي ومن الكلي الى الجزئي. فمالك بن نبي بوصفه مثقفا انشغل بتخصصه كمهندس ميكانيكي جزئي ، وشغلته مشكلات الحضارة كقضايا كلية كما شغله تقوس ظهر المرأة العربية ونباح الكلاب في المستشفيات والقمامة وتفاحة نيوتن...الخ كظواهر جزئية .

وبهذا العبور المزدوج يكون مالك بن نبي قد أحرز شرط المثقف النخبوي ذاتيا ولكن بعد أن تعرض لمثيرات نوعية ترتبط بتكوين المثقف كالمناخ الجامعي المتعدد والمتنوع الذي سمح له بالاختلاف ووضعته المعرفة العلمية امام الاحساس العميق كذات مشروطة بالمشكلة الوطنية والإقليمية والعالمية زمن ثورات التحرر. غير أن مثل هذه الطفرات من التحول الفردي الذاتي لا تكفي دائما لاستعادة الدور الريادي للمثقف والتصالح مع الجامعة، فالأمر يحتاج إلى مشروع علمي ينهض بالجامعة ويعيد لها أهدافها المتعلقة بإنتاج المثقف النخبوي وتكوين أنتلجانسيا وطنية فعالة كما كانت جامعات بغداد ودمشق تنتج مثقفين يقودون التنوع الفلسفي والمذهبي والفقهي والعلمي وكما ورثتها بعد ذلك جامعات فرنسا وبريطانيا كذلك من بوابات الاندلس.

وإذا عدنا الى تاريخ المثقفين لرصد العامل الحاسم في ظهورهم كفئة متميزة متفردة ، فالتاريخ يقول بأن الشأن المعرفي بوصفه ثقافة كان محتكرا من رجال الدين ووجهاء السياسة وذوي السلطان، احتكروه كإنتاج وكممارسة لشؤون الحياة ردحا من الزمن لا ينافسهم في ذلك أحد، ولم يسمحوا لأحد بالمنافسة. غير أن الأمور تغيرت وتمت إزاحة رجال الدين كسلطة معرفية، إلا أن الأمر بعدها زاد تعقيدا حيث لوحظ دخول السلطوي المؤسسي على المعرفي العلمي في معادلة التنمية كصعوبة مضافة الى ذلك، إذ لم يبق مفهوم المثقف بعد عصر التنوير محصورا في الشخصية التي تحتكر المعرفة بما هو رمزي وإدارته وحتى إنتاجه، ولم يعد محصورا في زاوية المعرفة العالمة المتعالية حيث صار المثقف أحد الفاعلين الأساسيين في إدارة الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي (التنمية)، على الرغم من استعصاء الثقافة والتثقيف والمثاقفة على التمهين وعدم قابليتها للتمهير (مهارة). وقد سجل التاريخ أن أول ظهور للمثقفين (الانتلجانسيا) كإرادة جماعية والإفصاح عن دورهم الريادي للشأن الاجتماعي والسياسي كان بصدور بيان المثقفين الذي أعلنوه من فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر حيث شكل منعطفا تاريخيا في حياة المثقفين وكشف عن دورهم في الشراكة المجتمعية وضرورة تحمل مسؤولياتهم التاريخية والحضارية، وهو الدور الذي كان قد صودر بهيمنة التسلط البيروقراطي الجامعي على المعرفي التثقيفي تبعا لهيمنة السياسي على الاجتماعي، ومن ثمة فالفضل في انتزاع هذا الدور وإضافته لما نسميهم بالمثقفين والنخب العلمية، وانتزاع حق الحرية في إنتاج المعرفة واستهلاكها واستثمارها يعود إلى المثقفين أنفسهم بما امتلكوه من معرفة جامعية نقدية جريئة ورؤى شمولية مستوعبة لشؤون المجتمع والدولة. بل إن رؤاهم الفكرية

تعدّت الشأن الإقليمي إلى العالمي وتجاوزوا بها مرحلة التلقي وإدارة ما تلقوه من معارف تطبيقا في ميادين الشغل او تدريسا في الحقل الجامعي، فاحتلوا بذلك مرتبة الورثة الطبيعيين لرجال الدين وذوي السلطان والوجاهة السياسية كما كان هؤلاء ورثة للأنبياء. غير أن هذا الدور التحريري. إن صح التعبير، لم يقم به المثقفون كأفراد ومبادرات إلا بعد حصول الجامعات كمؤسسات على الاستقلالية الأكاديمية تبعا لحصول المجتمعات الاوروبية على انبهار الحضارية الإيجابية، وهي دهشة تفصلنا عنها ــ كحدث نهضوي ــ مسافات معرفية تقاس بزمن التفاوت الحضاري.

وأمام التفاوت الحضاري، بوصفه عائقا كليا لا يدرك مفرداته إلا المثقف، تراجعت جامعاتنا إلى الدور الوضيع والأهداف الوضيعة وانكفأت منشغلة بنفسها كإدارة بيروقراطية بيداغوجية للشأن العلمي، في حين انشغلت نخبها العلمية المثقفة بالنقد ومحاولة التجاوز والبحث عن سبل استعادة الريادة بما ألموا به وأحاطوه من رأسمال رمزي يمكنهم من التجاوز، وهو حالة انفصام بين المثقف والجامعة غير معهودة في تاريخ الجامعات بينها وبين مثقفي الامة، مما أدى إلى اضطراب المثقف في سوسيولوجيته وسيكولوجيته وابستمولوجيته. وبدا المثقفون في هذه المعادلة "وفي ظل فقدان الجامعة للمناخ الابداعي" كما لو أنهم واهمون طوباويون تحركهم نظرية المؤامرة وعقدة النقص.

فالجامعة الجزائرية باتت في ظل هذا التفاوت الحضاري متواضعة الأهداف، جامعة للتلقين والتدريس والبحث العلمي كمهن، والأستاذ الجامعي بوضعيته التراتبية هو أستاذ يعيش بمعارفه العلمية الأكاديمية وليس هناك من مؤشر يوحي الى الانتقال من هذه الوضعية المهنية الى وضعية المثاقفة

والتثاقف باعتبارهما شرطا لإنتاج النخبوي المثقف. ولا نعتقد أن هذا الانتقال النوعي المطلوب سيحدث من خارج الجامعة أو من خارج المثقفين أنفسهم ، فجامعة النخبة لا يمكن ان تكون كذلك إلا اذا تحررت ذاتيا من قيود العلم بتصميم فضاءاتها العلمية والثقافية بما يبدد قيود التثقيف المحيطية منها والتاريخية والأيديولوجية، ويبدد الأهداف الوضيعة التي تحد من سقف طموحات طلاب العلم. بل نعتقد أن المثقفين هم المسؤولون دون غيرهم عن انتقالهم إلى مكانتهم الطبيعية من حيث هي مكانة تحمل مسؤولية الريادة العلمية والفكرية. فنظام ل. م. د. كخيار واع مستوح من التجارب العالمية يتعلق بالمواكبة الحضارية للتعليم الجامعي بما يتيحه من فرصة تحويل المعارف الى مهارات تضخ في كل دواليب النشاط الوطني، سيمكّن التعليم الجامعي ــ كما هو مرتقب منه ــ من التماثل في معايير الجودة مع الوضع العالمي، إلا أنه يحتاج إلى تثقيف وتكييف من حيث هو وضع للمعارف العلمية العالمة (البرامج المتخصصة) موضع الاتصال والحوار والتثاقف، ووضع للطالب أمام فضاء مفتوح لا متناه في سقف طموحاته العلمية إذا أُريد للجامعة أن تصنع المثقف الكلي الناقد. ذلك أن مبتدعي صيغة (ل.م.د) كتمهير للمعرفة لم يبتدعوه إلا في وضع حضاري مثقف. فجامعات بريطانيا لم تضف تمهير المعرفة العالمة إلا بعد إنجازها للنخبة المثقفة التي تغذي المهارة، ولا نعتقد أن الجامعة ستضطلع بهذا الدور المعرفي لاسيما في ظل هذا التفاوت الحضاري وفي غياب أدنى شروط تكوين المثقف كما أشرنا ، ولعل أهمها شرطان جدليان: شرط حدوث الدهشة الحضارية الإيجابية لدى الباحث الجامعي ووعيه بضرورة تحرير أكاديمياته من هيمنة البيروقراطي، وتحمل مسؤوليته في الشراكة الوطنية والإرادة المجتمعية الكلية، والحرص على الحضور الفعال في

دوائر الوجود الوطني والإقليمي والعالمي معرفيا، وشرط تثقيف الجامعة بتنويع فضاءات استهلاك المعرفة العلمية وإنتاجها واستثمارها، مما يسمح بوضع المسارات العلمية الجامعية ومرفولوجياتها المعرفية على سكة التحرر الفكري من المركزية المؤسسية النفعية والأهداف الوضيعة لصالح التحول الى وضع المؤسسة الذكية وأهداف صناعة المثقف المتجاوز للبيئة والتاريخ من غير نكران.

ولا نرى سبيلا إلى إحراز هذين الشرطين الجدليين غير سبيل صياغة المشروع المعرفي لجامعاتنا والذي يكون مبنيا على المبدأ التعاوني التالي : أن الغرب ليس شرًّا مطلقا وحاجزا يحجز عنا طريق الخلاص والتقدم نتمنى سقوطه كما تمنى أحرار الالمان ومن خلفهم أحرار العالم سقوط حائط برلين بوصفه رمزا لحواجز التعاون والتسامح والحرية والشراكة العالمية في الإبداع العلمي والشرق ، وليس تخلفا مطلقا يعيق العالم ويجب الحاقه بالمتحضر حتى يتخلص من تخلفه ويتخلص العالم من وضعيته كتهديد للحضارة. فهذا المبدأ المركب يؤسس لمشروع الجامعة المتصل والمثقف المتصل غير المعزول في محيطه المهني . فالأمر يحتاج إلى المثقف الذي يدرك أهمية الدور الانقاذي المتبادل، إنقاذ الشرق للغرب من مركزيته، وإنقاذ الغرب للشرق من تخلفه. وتلك هي مسؤولية مؤسسات المعرفة العالمة المتصلة والتي حصرها مالك بن نبي في تشكل المثقف كما لو أنه طبيب ذكي يقنع الآخر بكفاءته الطبية ليمارس الإنقاذ المتبادل : إنقاذ ذاته من التخلف بالاستهلاك المعرفي الواعي وتوعية المثقف الغربي ليتخلى عن مركزيته.

هيئة التحرير

Batna University

ALGERIA

SOCIAL & HUMAN SCIENCES REVIEW

Bi-annual Scientific Review

Published by Batna University

N° 26 ISSN 1111-5149 June 2012

BATNA UNIVERSITY

ALGERIA

SOCIAL & HUMAIN SCIENCES REVIEW

Bi-annual Scientific Review

N°26 –June 2012

ISSN 1111-5149

Publication Rules:

The Social and Human Sciences Review is open to all researchers in and outside Algeria. The scientific researches received by the Review are subject to several conditions that need to be taken into account by researchers:

1- **The research paper should be original and objective written in a correct language and not published before.**
2- **The research should not exceed 6000 words and should not be less than 4000 words including footnotes and references.**
3- **The research paper should contain two summaries, one in Arabic and the other in one of the two foreign languages – either English or French. The summary should contain: the aim of the research (in one paragraph) and the results achieved (in another).**
4- **The research paper written in Arabic should be in the Arabic transparent font size 13, and those written in English or French should be in Times New Roman font size 12.**
5- **The research paper should be in three copies and a compact disc or be sent via the e-mail of the review.**
6- **The footnotes writing should follow these rules:**
   a- **If the reference is a book, the full name of the writer should be put, the title in a different font (place of publication: the publisher, the year of publication), the page(s).**
   b- **If the reference is a periodical, the full name of the writer should be put, the title of research between quotation marks, the name of the periodical in a different font, its number and/or volume (the issuing date), the page(s).**
   c- **If it is a website, the full name of the researcher should be put, the title of the research, the other information i.e. the place where the work was presented and the date, then this website should be written fully and precisely.**
   d- **The footnotes should be in the bottom of the page.**
7- **The bibliography should be put at the end of the research in the alphabetical order.**

8- ***The research papers received by the review will not be returned, published or not.***